قراءة في المخرجات الأولية لمؤتمر الحوار الوطني:

مؤتمر الحوار الوطني .. التزام تام بالمسار

الحلقة الأولى

مائة وعشرون يوماً انقضت من عمر مؤتمر الحوار الوطني منذ انطلاق قطاره في الثامن عشر من مارس الماضي.. جلس خلالها المختلفون على طاولة واحدة، وتحت مظلة الوفاق، تحاوروا في القضايا المحددة، وتشاركوا في صياغة رؤية توافقية بشأنها، تضمنها التقرير الختامي للمرحلة الأولى، وأقرته جلستهم العامة الثانية.

فماذا تضمن التقرير الختامي من قرارات وتوصيات؟.. وإلى أي مدى تعالج أسباب المشكلات القائمة في المجالات والمحاور التسعة المحددة ؟.. ذلك ما تتلمسه "الثورة" من خلال قراءة محصلة المرحلة الأولى لمؤتمر الحوار، واستكشاف التغيير الذي تبشر به مخرجاتها، على طريق بلوغ اليمن الجديد، المنشود؟.. فيما يلي تباعاً..

الثورة/إبراهيم الحكيم

بداية.. وقبل الخوض في مخرجات كل فريق من فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني، نرى أهمية التعرف إلى الواقع والإطار التنظيمي اللذين عمل – ويعمل - فيهما كل فريق، والأهداف التي يتعين عليه تحقيقها، والمهمات التي ألزم بتنفيذها.

تحدي التحدي

نجح مؤتمر الحوار الوطني حتى الآن، في الانعقاد الـذي ظل في حكم المتعثر حد التعذر، وهذا النجاح، أسهم كثيراً في حلحلة حال الانسداد للأفق السياسي والمدني، رغم ما تبقى من مظاهر انسداد للمصالح ومؤشرات التسلح بالعناد.
يضاف إلى هذا التحدي، تحد آخر، هو أن مؤتمر الحوار الوطني لا يلتئم لمناقشة رؤية وطنية عامة جرى اعدادها من القاعدة المجتمعية على مدى سنة أو أكثر، ولم يبق إلا مناقشتها على مستوى القمة، والتوافق عليها وإقرارها.
على العكس من ذلك، وقع مؤتمر الحوار أمام مهمة إعداد رؤية وطنية عامة لمستقبل اليمن، ثم مناقشتها من مكونات وقوى المجتمع، والتوافق

> تكتم فرق الحوار على مضامين نقاشاتها افقدها الاثراء المجتمعي أفكاراً وتقويماً

> حصر لجنة المراجعة في التدقيق المالي والاداري حرم فرق الحوار ضابط إيقاع جوهري

> (391) قراراً وتوصية.. محصلة عمل فرق مؤتمر الحوار عدا فريق بناء الدولة

عليها، وإقرارها في آن، وخلال وقت قصير جداً، لا يكفي حتى في الظروف الطبيعية.

محددات الحوار

ولقراءة مخرجات المرحلة الأولى من مؤتمر الحوار، تلزمنا الإشارة – وإن بإيجاز- إلى هذا الإطار الناظم لعمل مؤتمر الحوار وتلك الأهداف والمهمات، التي حددها قرار رئيس الجمهورية الصادر في السادس عشر من مارس الماضي.
جاء النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، نتاج 11 أشهرا من العمل المتواصل للجنة الاتصال ثم اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ المشكلتين من مختلف الأطراف، بقراري رئيس الجمهورية رقم (13) و(30) لسنة 2012م.
وقد نصت المادة (4) من قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 2013م بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني "ضوابط الحوار" على أن "يهدف المؤتمر إلى تمكين أفـراد المجتمع اليمني من تقرير مستقبلهم بالشكل الذي يفي بتطلعاتهم".
كما نص القرار في الفصل الثاني "الأهـداف والمبادئ" على أن "يُـدار مؤتمر الحوار وفق 4 مبادئ جوهرية"، أولها: "التمثيل الشامل لكل الأطـراف، بحيث يوفر مؤتمر الحوار التمثيل الملائم للمجموعات المشاركة التي حددتها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية".
وثاني المبادئ الجوهرية لمؤتمر الحوار الوطني، فقد كان: "المشاركة الفعلية، بحيث تتمتع كل المجموعات المشاركة بشكل كامل بالحق في المشاركة الكاملة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدون شروط مسبقة".
بينما كان المبدأ الثالث لمؤتمر الحوار الوطني: "الشفافية، بحيث تكون كل وثائق مداولات مؤتمر الحوار الوطني علنية وتتوفر لكل الأطراف فور صدورها، ويتم تشجيع وتيسير المشاركة العامة طوال عملية الحوار".
في حين ختمت المادة الخامسة من قرار النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، بنص المبدأ الرابع والأخير لمؤتمر الحوار، على "النتائج الحقيقية"، وأن "على الحكومة وكل الأطراف تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل".

أجندة محددة:

وضع قـرار رئيس الجمهورية بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، في مادته (29) أجندة محددة لأعمال مؤتمر الحوار، تتألف من 11 بنداً، هي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
كما تضمنت الأجندة أو جدول الأعمال العام لمؤتمر الحوار: بناء الدولة (الدستور: مبادئه وأسسه)، الحكم الرشيد، أسس بناء الجيش والأمـن ودورهـمـا، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية وقضايا اجتماعية وبيئية خاصة.
وتضمنت أيضاً كلاً من: الحقوق والحريات، التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة)، تشكيل لجنة صياغة الدستور، وأخير، ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار ونجاحها.

مهمات رئيسة:

لم تكن مهمة مؤتمر الحوار تشخيص المشكلات والاختلالات بقصد إدانة طرف أو أطراف بها أو توجيه الاتهامات وإصدار الأحكام، بل تعيين أسبابها ووضع حلول لها تمنع تكرارها،كما نصت المادة (6) من النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، في تحديد مهماته الواجبة.
تصدرت هذه المهمات: "تحديد عملية صياغة الدستور، بما في ذلـك إنشاء لجنة صياغة الدستور وعضويتها"، ثم "وضـع العناصر الرئيسية للإصلاح الدستوري، بما فيها هيكل الدولة وغير ذلك من القرارات الجوهرية المرتبطة بالنظام السياسي".
في حين حددت ثالث النتائج (المهمات) الواجبة لمؤتمر الحوار الوطني بـ "معالجة القضية الجنوبية"، والنتيجة (المهمة) الرابعة :"معالجة مختلف القضايا ذات البعد الوطني، بما فيها أسباب التوتر في صعدة".
بينما خامس النتائج الواجبة الملزم بإحرازها مؤتمر الحوار الوطني، تتمثل في: "تحديد المزيد من الخطوات الإضافية نحو بناء نظام ديمقراطي شامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والحكم المحلي".
والنتيجة السادسة والواجبة لمؤتمر الحوار: "تحديد المزيد من الخطوات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير التي تضمن عـدم حـدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل".
وبشكل خاص، نصت المهمة السابعة على "اقتراح اعتماد سبل قانونية وغيرها من السبل الإضافية التي تعزز حماية حقوق المجموعات الضعيفة بما فيها الأطفال، وكذلك السبل اللازمة للنهوض بالمرأة".
فيما ألزمت المهمة الثامنة والأخيرة المتحاورين بـ "الإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع".

آلية ناظمة:

وضع قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 2013م، آلية ناظمة بدقة لسير عمل مؤتمر الحوار، تنظيمياً وإجرائياً، ومن ذلك توزيع أعضاء مؤتمر الحوار الـ565 على تسع فرق عمل رئيسة بعدد قضاياه التسع.
ونصت المادة (12) على أن "تتكون فرق العمل من ممثلي المكونات المشاركة في المؤتمر بما يضمن لكل مكون تمثيلاً مناسباً في كل مجموعة مع مراعاة التخصص قدر الإمكان" وأن "تتبع آلية" محددة عند تشكيل الفرق.
قضت هذه الآلية "بحد أعلى لعدد الأعضاء في كل فريق، لا يتجاوز: 40 عضواً في القضية الجنوبية، و50 عضواً قضية صعدة، و80 عضواً قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
كما قضت الآلية أن لا يتجاوز عدد أعضاء فريق عمل بناء الدولة (الدستور: مبادئه وأسسه) 55 عضوا، وفريق عمل الحكم الرشيد 50 عضوا، وفريق عمل أسس بناء الجيش والأمن ودورهما: 50 عضوا.
وحددت الآلية سقف فريق استقلالية الهيئات ذات الخصوصية وقضايا اجتماعية وبيئية خاصة: 80 عضوا، وفريق الحقوق والحريات: 80 عضوا، وفريق التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة): 80 عضواً.
بينت الآلية معايير تمثيل المكونات المجتمعية السياسية والمدنية والثقافية الثمانية المشاركة في مؤتمر الحوار ضمن كل فريق عمل من فرق عمل الحوار التسع، بما يضمن تجسيد المبادئ الجوهرية الأربعة لمؤتمر الحوار الوطني.
كما بينت الآلية قوام هيئات رئاسة كل فريق، من رئيس ونائبين ومقرر لكل فريق، ومقدار تمثيل المرأة والشباب فيها وأبناء المحافظات الجنوبية، بواقع عضو جنوبي وامرأة على أن يكون أحدهم شاباً في رئاسة كل فريق.
وبجانب تعيين هيئات وفرق مؤتمر الحوار، ونظام عملها، نصت المـادة (13) على تكوين لجنة المعايير والانضباط من (7) شخصيات قضائية وإدارية مشهود لها بالنزاهة والحيادية وذات سمعة وطنية معروفة بالكفاءة والأخلاق العالية.

التزام المسار

وإجمالاً، يمكن القول باطمئنان، أن مجريات مؤتمر الحوار الوطني، سارت –حتى الآن- كما خطط لها بنسبة تفوق الـ 95 %، من ناحية تسلسل الإجـراءات والخطوات التنظيمية والتنفيذية وفق النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني.
شُكلت هيئة رئاسة المؤتمر، وفرق عمل مؤتمر الحوار ومجموعاتها الفرعية، وانتخبت هيئات رئاستها، وأعدت خطط عملها ونزولها الميداني، وعقدت الجلسات الافتتاحية والجلستان العامتان الأولى والثانية في الإطار الزمني المحدد..
وفيما يخص تشكيل فرق مؤتمر الحوار، قواماً وتمثيلاً، برز واضحاً أن الآلية المحددة لذلك، قد نجحت في ضمان مشاركة المكونات ضمن كل فريق، وتحقيق التوازن داخل كل فريق، وكبح جماح الانشداد للمصالح والنزعة إلى الانفراد.
كما شُكلت لجنة الانضباط والمعايير وفق المعايير المحددة، ومن واقع ما تلقته اللجنة من شكاوى أو إحاطات بمخالفات، حتى الآن، يبرز طغيان الالتزام بالنظام الداخلي لمؤتمر الحوار، باستثناء ما يتعلق بغياب البعض، وفتوى تكفير بناء الدولة.

> صرامة النظام الداخلي ومظاهر الانتظام مثلتا المعادل الموضوعي لفوضى الواقع

> آلية تكوين فرق الحوار (قواماً وتمثيلاً) كبحت الانشداد للمصالح ونزعات الانفراد

> إرجاء إنهاء مظاهر قضيتي الجنوب وصعدة .. الثغرة الأبرز في آلية مؤتمر الحوار

> عرض الخبراء تجارب إقليمية ودولية طغى على استعراض دروس التجارب المحلية

وبالمثل، شكلت لجنة توفيق الآراء بقرار رئيس الجمهورية رقم (41) مطلع يونيو الفائت، من هيئة رئاسة مؤتمر الحوار ورؤساء فرق العمل التسع وستة أعضاء وفق المعايير المحددة في النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني.
في هذا، برز اتساع مدى التوافق بين المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار، بالنظر إلى عدد حالات الإحالة حتى الآن لقضايا أو مواد خلافية إلى لجنة التوفيق، وهو بكل المقاييس يكاد لا يذكر، بالنظر إلى ما كان متوقعاً ولا يزال.
على أن اللافت هنا، أن صرامة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، ومظاهر الانتظام الطاغية لسير أعمال مؤتمر الحوار، ومواظبة أعضائه بنسبة ظلت تتراوح بين (85% و90%) على الحضور؛ قد مثل المعادل الموضوعي لفوضى الواقع.

ثغرة وحيدة

لكن ما سلف لا يعني خلو آلية عمل مؤتمر الحوار ومسار التزامها، من الثغرات، ولعل أبرزها بنظر كثيرين، ما يتعلق بإجراءات التهيئة اللازمة للظروف والمناخات المواتية لانعقاد مؤتمر الحوار وضمان انجاز مهماته المحددة.
برز واضحاً، اعطاء الاولوية للتهيئة السياسية على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية عبر تشكيل حكومة توافق واعتماد مبدأ الشراكة أو "المحاصصة" في تالي الإجـراءات والقرارات الإدارية والتنفيذية الحكومية والرئاسية.
إنما في المقابل، لم يقابل ذلك، تهيئة مجتمعية بالقدر العملي والإجرائي نفسه ، على الصعد الأمنية، والخدمية، والاقتصادية، والحقوقية أيضاً، خصوصاً ما يتعلق بالأطراف والقوى المجتمعية المتضررة وذات المظالم والمواقف المتحفظة.
ولعل ذلـك هو ما قـاد إلى ما يوصف بالمحك الـذي بلغه مؤتمر الحوار، متمثلاً في ارتباط حسم مخرجات سبعة مـن فـرق عمله من ناحية القرارات والتوصيات بصورتها النهائية، بمخرجات فريقي القضية الجنوبية وقضية صعدة!!.
في حين كان يفترض بنظر كثيرين أن تعطى هاتين القضيتين، أولوية العمل والإنجاز من جميع أعضاء مؤتمر الحوار كفريق واحد، ثم الانتقال إلى توزيعهم إلى فرق متخصصة بباقي المحاور أو القضايا المحورية لمؤتمر الحوار.
وفي هذا، لم يكن موفقاً تأخير تشكيل لجنتي معالجة قضايا الأراضي والمبعدين من وظائفهم في المحافظات الجنوبية حتى ديسمبر الماضي، وبالمثل لم يكن موفقاً إرجـاء البت في النقاط العشرين بهذا الشأن رغم إقرارها من اللجنة التحضيرية.
كما لم يكن موفقاً بنظر كثير من المراقبين والمهتمين، إحالة تنفيذ النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة ذات العلاقة بالقضية الجنوبية، إلى لجنة حكومية تنفيذية، في وقت تتطلب أكثر هذه النقاط قـرارات رئاسية سريعة ومباشرة وحاسمة!!.

مجريات 120 يوماً

أعدت فرق الحوار في زمن قياس، خطط عملها النظري والتطبيقي والميداني، وفقاً لمحددات عمل كل منها المنصوص عليها في النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، وقطعت شوطاً كبيراً في مسار انجازها وفق أطرها الزمنية المحددة.
استمعت فرق الحوار التسع، لمحاضرات علمية ألقاها خبراء إقليميون ودوليون استقدمتهم هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي، واطلع أعضاء فرق مؤتمر الحوار على تجارب إقليمية ودولية، كل في مجال اختصاصه والمحور المعني به.
وفي هذا السياق، بدا واضحاً أن تركيز محاضرات الخبراء على النواحي النظرية واستعراض تجارب عملية إقليمية ودولية، قد طغى على أهمية الاستعراض النقدي المنهجي والموضوعي للتجارب المحلية، واستخلاص الدروس منها.
كما استمعت فرق الحوار التسع، لرؤى المكونات السياسية المشاركة حيال قضاياها، ونجحت في التقريب فيما بينها واستخلاص رؤى توافقية حيال كل قضية، ضمنتها التقرير النهائي للمرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني.
أما ميدانيا، فنفذت فرق الحوار، باستثناء فريقي القضية الجنوبية وقضية صعدة، نزولاً ميدانياً لزيارة المرافق والتجمعات المستهدفة، على مستوى العاصمة صنعاء وعواصم عدد من المحافظات، التقت خلالها ما يقارب 11 ألف مواطن.
وعلى صعيد المشاركة المجتمعية، أدى اعتماد آلية خيام الحوار على مستوى المحافظات، وسفراء الحوار إلى المجتمع، وفعاليات منظمات المجتمع المدني، والتواصل الإلكتروني عبر الفيس بوك وتويتر، إلى حصر المشاركة في النخبة.
كما أسهم تكتم فرق مؤتمر الحوار على مضامين نقاشات جلساتها –كل على حدة- في إفقادها الإثراء المجتمعي المباشر، أفكاراً ونقداً وتقويماً، كان يمكن أن تتحصل عليه أولاً فأول لو أنها كانت تعلن طبيعة نقاشات كل جلسة من جلساتها.

.. ومخرجات مرحلة

وبصورة عامة، يمكن القول أن فرق مؤتمر الحوار وفقت إلى حد كبير وبنسب متفاوتة في تلمس مكامن الاختلال وتشخيص مواطن الاعتلال كل في مجاله، وفي وضع الحلول لإنهائها وضمان عدم تكرارها، مع ملاحظات كثيرة عليها.
أبـرز هـذه الملاحظات والمـآخـذ المشتركة بين مخرجات كل فريق من فرق مؤتمر الحوار التسع، هي: تكرار القرارات والتوصيات على مستوى كل تقرير، والتداخل بين مخرجات كل فريق، والاسهاب في نواح على حساب نواح أخرى.
ولعل هذا راجع، إلى حصر مهمات لجنة المراجعة في التدقيق المالي والإداري، ما حرم فرق مؤتمر الحوار، ضابط إيقاع جوهري لعملها، وحمل لجنة التوفيق مهمة غربلة مخرجات كل فريق، بجانب التوفيق بين المختلف بشأنه.
تضمنت تقارير فرق العمل التسع لمؤتمر الحوار باستثناء فريق بناء الدولة الذي اجل قراراته لحين حسم ما يتعلق بحلول قضيتي الجنوب وصعدة، 391 قـراراً وتوصية بالتوافق، 122 في الحقوق والحريات و118 في التنمية.
وبينما تقترب فرق الحوار من أنجاز مهماتها ورفع مخرجاتها النهائية للجلسة الثالثة والختامية لمؤتمر الحوار، سنتناول بالتفصيل من زاوية التفاعل الإيجابي والمشاركة المجتمعية مخرجات المرحلة الأولى ومضامين تقريرها الختامي .